برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ١٩ – ١٩٩٩/١٠/٢٢

المشروعات المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

البند ٧ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس ليجيزها

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/99/7-A
17 September 1999
ORIGINAL: ENGLISH

المشروع الإنمائي سريلانكا ٤٥٢١ (التوسع الأول)

إصلاح شبكات الري الفرعية بإدارة المجتمع المحلي في سريلانكا

عدد المستفيدين:	**١٣٢ ٠٠٠ مستفيد (٤٠٠ ٢٦ عامل وأسرهم)**
مدة المشروع:	ثلاث سنوات (يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢)

التكاليف (بدولار الولايات المتحدة الأمريكية)[1]

مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج:**	٤ ٨٣٣ ٢٣١ دولارا
مجموع تكاليف الأغذية:	٤ ٣٠٣ ٥٠٠ دولار
مجموع التكاليف التي تتحملها الحكومة:	٣ ٧٠٠ ٠٠٠ دولار
إجمالي تكاليف المشروع:	١٠ ٥٣٣ ٢٣١ دولارا

(١) كان الدولار الواحد يعادل ٧٠,٥٥ روبية سريلانكية في يوليو/تموز ١٩٩٩.

الموجز

سريلانكا بلد منخفض الدخل يعاني من العجز الغذائي يبلغ عدد سكانه ١٨ مليون نسمة، أما متوسط الدخل السنوي للفرد فيه فيبلغ ٦٧٠ دولارا. ووفقا لتقديرات البنك الدولي تعيش نسبة ٣٥ في المائة من السكان تحت خط الفقر. وفي عام ١٩٩٨ كان مؤشر قياس التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٠,٧١٦؛ وكان معدل الوفيات دون سن الخامسة يبلغ ٢٢ لكل ١ ٠٠٠ بالنسبة للذكور و٢٠ لكل ١ ٠٠٠ بالنسبة للإناث. وبالرغم من إحراز قدر معقول من التقدم في التوازن بين الجنسين، فلا ينعم سوى عدد قليل من النساء بنفس مستوى القوة الاقتصادية والسياسية وسلطة اتخاذ القرار التي يتمتع بها الرجال. ويجري تلبية قرابة ٤٥ في المائة من احتياجات البلد إلى الحبوب عن طريق الواردات. ويبلغ متوسط مقدار الطاقة الغذائية اللازم للفرد يوميا ٢٦٠ ٢ سعرا حراريا، وكان مؤشر **منظمة الأغذية والزراعة** للأمن الغذائي الأسري ٨٤,٧ للفترة ١٩٩٣–١٩٩٥. وفي عام ١٩٩٨، بلغت قيمة المساعدة الإنمائية التي قدمتها مؤسسة التنمية فيما وراء البحار إلى سريلانكا ٨٢٣ مليون دولار؛ وبلغ مجموع كمية المعونة الغذائية التي تلقتها ٥٩٢ ٣١ طنا، قدم **البرنامج** منها نسبة ٣٧ في المائة. ويعيش قرابة ٨٠ في المائة من الفقراء في المناطق الريفية؛ ويتلازم الفقر إلى حد بعيد جغرافيا مع المنطقة الجافة المعتمدة على الأمطار، التي تعرضت لموجات جفاف متكررة ومطولة. وتختزن مستودعات (صهاريج) مياه الري الفرعية الأمطار الموسمية لاستخدامها في الإنتاج الزراعي وتربية الحيوانات والأغراض المنزلية. ولم تفلح المجتمعات في العقود الماضية في الحفاظ على نظمها للري مما أدى إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي. ووجه **المجلس التنفيذي** بقراره رقم ١٩٩٩/م ت–س/٢ بأن تركز المساعدات الإنمائية **للبرنامج** على تحقيق خمسة أهداف. ويندرج هذا المشروع في إطار الأهداف الثالث والرابع والخامس (تمكين الأسر الفقيرة من اكتساب الأصول المادية والحفاظ عليها؛ التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية في المناطق المعرضة لأزمات متكررة من هذا النوع؛ تمكين الأسر التي تعتمد على الموارد الطبيعية المتدهورة في أمنها الغذائي من التحول إلى موارد عيش أكثر استمرارية.). ويستهدف المشروع تحسين مستوى الأمن الغذائي للأسر الريفية الفقيرة من خلال تقديم دعم من المواد الغذائية مقابل العمل في إصلاح شبكات الري الفرعية ومن خلال تدعيم معارفها والمهارات اللازمة لإدارة الموارد المالية والحفاظ على الأصول. وستقدم الحصص الغذائية (الأرز والبقول والسكر) لأسر ٤٠٠ ٢٦ من الأجراء المعدمين وصغار المزارعين الذين يشاركون في أنشطة الإصلاح والتدريب التي يجري الاضطلاع بها خلال الفترة التي تشح فيها فرص العمل. وسيجري توزيع مجموع قدره ٩١٨ ١٥ طنا من الأغذية. ومن خلال آلية تستهدف أفقر الفقراء، ستشكل النساء نحو ٦٠ في المائة من متلقي الأغذية وستتولى إدارة الخدمات الزراعية التابعة لوزارة الزراعة والأراضي المسؤولية عن تنفيذ المشروع. وسيركز المشروع بصورة متزايدة على أفقر المحافظات التي يجري اختيارها على أساس تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها. وتبعا لتوصيات بعثة تقييم مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والبرنامج قامت بزيارة سريلانكا في مايو/أيار ١٩٩٩، سيجري إتباع نهج تشاركي إزاء المشروع. وسيتطلب هذا تدريب الأطراف المعنية على أساليب المشاركة وإقامة الروابط والشراكات مع الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي. وستنفذ دراسات لتحديد احتياجات المجتمع المحلي وتعبئته قبل القيام بأي أعمال للاصلاح، كما ستنفذ تطبيق معايير تقنية واجتماعية محسنة لاختيار الصهاريج، وسيتم نشر الوعي في صفوف المجتمع المحلي بأهمية صيانة شبكات الري. ومن المتوقع أن يؤدي هذا إلى تعزيز شعور المجتمعات المحلية بالمسؤولية عن الأصول المولدة مما يكفل استمرار المشروع. وسيجري الاضطلاع بدراسات للتقييم من أجل تحديد آثار المشروع على الأمن الغذائي الأسري. وستبذل جهود خاصة في سبيل زيادة اشتراك النساء في اتخاذ القرارات داخل منظمات المزارعين: وكما هو الشأن في المشروع الجاري تنفيذه، ستمثل النساء ٣٠ في المائة من أعضائها، أما في هذا التوسع فستكون هناك امرأتان على الأقل في جميع اللجان التنفيذية، كما سيوفر التدريب الخاص لتزويد النساء اللائي يشغلن مناصب في هذه المنظمات بالقدرات.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي** بفترة كافية.

مدير عمليات الإقليم: Ms. J. Cheng-Hopkins رقم الهاتف: 066513-2209

كبير منسقي برامج سريلانكا:: Ms. C. R der رقم الهاتف: 066513-2723

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2641).

تحليل المشكلة

١- سريلانكا بلد منخفض الدخل يعاني من العجز الغذائي، يبلغ عدد سكانه ١٨ مليون نسمة، أما متوسط الدخل السنوي للفرد فيه فيبلغ ٦٧٠ دولارا. ولم تفلح الإصلاحات الاقتصادية التي أجريت على مدى عشرين عاما تقريبا في القضاء على مشكلة الفقر وتخفيف وطأته. ووفقا لمعيار البنك الدولي وهو "دولار واحد يوميا" يقدر أن ٣٥ في المائة من سكان سريلانكا يعيشون تحت خط الفقر. وتستبعد هذه التقديرات نسبة ١٦ في المائة من السكان الذين يقيمون في المناطق الشمالية والشرقية من البلاد والتي تتعرض منذ ما يزيد على ١٥ عاما لاضطرابات مدنية. ومن ثم، فان من المرجح أن تكون نسبة الفقراء قد قدرت بأقل من قدرها. أما مؤشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية فيبلغ ٠,٧١٦؛ وفي عام ١٩٩٨ كانت قيمة المساعدة الإنمائية التي قدمتها مؤسسة التنمية فيما وراء البحار ٨٢٣ مليون دولار؛ وكان مجموع كمية المعونة الغذائية التي تلقتها سريلانكا يبلغ ٥٩٢ ٣١ طنا، قدم **البرنامج** نسبة ٣٧ في المائة منها.

٢- ويشكل الأرز والقمح معا قرابة ٦٠ في المائة من غذاء أهالي سريلانكا. وبرغم الجهود المتواصلة المبذولة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأرز، فإن ٤٥ في المائة تقريبا من الاحتياجات للحبوب تلبى عن طريق الواردات. وبعد جني محصول وفير من الأرز في عام ١٩٩٥، حينما ارتفع الإنتاج لذروة تبلغ ٢,٨ مليون طن، أدت موجة جفاف حاد في عام ١٩٩٦ إلى خفض الإنتاج إلى ٢,١ مليون طن – وهو أدنى مستوى مسجل منذ عام ١٩٧٩. وعاد الإنتاج إلى الازدياد ليصل إلى ٢.٢ مليون طن في عام ١٩٩٧، لكنه ظل قاصرا عن تلبية المتطلبات الاستهلاكية. وبوجه عام كان توفر الغذاء منخفضا؛ وكانت إمدادات الطاقة الغذائية اليومية تبلغ ٢٦٠ ٢ سعرا حراريا في عام ١٩٩٨. وكان إجمالي مؤشر الأمن الغذائي الأسري يبلغ ٨٤,٧ بالنسبة للفترة ١٩٩٣-١٩٩٦. وكان معدل الوفيات دون سن الخامسة من العمر يبلغ ٢٢ لكل ٠٠٠ ١ بالنسبة للذكور و٢٠ في المائة لكل ٠٠٠ ١ بالنسبة للإناث، وكانت نسبة ٣٨ في المائة تقريبا من الحوامل يعانين من مرض فقر الدم.

٣- ومستوى سوء التغذية مرتفع في البلد. ذلك أن نسبة ١٤ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من العمر تعاني من الهزال (نقص الوزن بالنسبة للطول)؛ كما أن ٣٤ في المائة منهم يعانون من نقص التغذية (نقص الوزن بالنسبة للعمر). والعوامل المسببة لذلك غير مفهومة تماما. وفي حين أن العجز الغذائي الموسمي قد ينعكس في البيانات ذات الصلة بالهزال، فان من المرجح أن يكون لعوامل أخرى ذات صلة بالفقر دور في هذا الخصوص أيضا. ويعاني البالغون أيضا من نقص شديد في الطاقة الحرارية. كما يعاني ما يزيد على ثلث السكان من نقص التغذية (٣٣ في المائة من النساء و٣٧ في المائة من الرجال).

٤- ووفقا لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، تنعدم فرص تمكين المرأة في سريلانكا. فلم تبلغ المرأة سوى ٦٩ في المائة من مستوى التنمية البشرية الذي حققه الرجل، كما أنها لا تحوز سوى ٣١ في المائة من مستوى القدرة الاقتصادية وسلطة اتخاذ القرارات السياسية التي ينعم بها الرجل.

٥- ومشاركة المرأة في الأنشطة الرسمية التقنية والاقتصادية منخفضة، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى عدم كفاية فرص التدريب، وانتشار المعايير التقليدية بصدد دور المرأة ووظيفتها، والافتقار إلى الفرص وانعدام الأصول، وتعزى أيضا إلى انعدام الوعي وتعقد الإجراءات القانونية. وفي عام ١٩٩٤ كانت نسبة لا تتعدى ٢٩ في المائة مسجلة في

القوى العاملة. وكان نصيب الدخل المكتسب بالنسبة للمرأة لا يتجاوز ٢٥ في المائة مقابل ٧٥ في المائة بالنسبة للرجل. كما أن انخفاض أجور النساء الريفيات المشتغلات بالزراعة أمر شائع ومعتاد.

٦- غير أن وضع المرأة في سريلانكا أفضل بكثير مقارنة بالبلدان الأخرى الواقعة في جنوب آسيا، نظرا للاهتمام البالغ بالعدالة الاجتماعية والاستثمارات الكبيرة في القطاع الاجتماعي. وفي عام ١٩٩٢، كان معدل العمر المرتقب بالنسبة للنساء ٧٤,٢ وهو أعلى من المعدل بالنسبة للرجال حيث يبلغ ٦٩,٧. وكان عدد الأطفال لكل امرأة لا يتعدى ٢,٣ في عام ١٩٩٥. وسجل معدل إلمام الكبار بمبادئ القراءة والكتابة في عام ١٩٩٠ تفاوتا قليلا نسبيا بين الجنسين. إذ كانت نسبة ٨٦ في المائة من النساء تعرف القراءة والكتابة مقابل ٩٣ في المائة بالنسبة للرجال. ولذا يتضح أنه تسنح في سريلانكا فرصة كبيرة كي يعمل الرجال والنساء سويا في الأنشطة الإنمائية بالاستناد إلى مهارات الجنسين وإلمامهما بمبادئ القراءة والكتابة.

٧- ويعيش نحو ٨٠ في المائة من الفقراء في المناطق الريفية؛ والسواد الأعظم منهم من صغار المزارعين والأجراء المعدمين. ويتوقف أمنهم الغذائي بشدة على أنماط سقوط الأمطار. ففي أجزاء من المناطق الجافة (يتراوح المعدل السنوي لسقوط الأمطار ما بين ٩٠٠ و١ ٥٠٠ مليمتر) والمناطق الوسيطة (١ ٥٠٠ و٢ ٢٠٠ مليمتر) التي سيجري فيها تنفيذ المشروع، تقتصر زراعة الأرز على الموسم المطير الرئيسي (الماها)[١]. بل إن المحاصيل قد لا تنجح حتى في هذا الموسم إلا إذا أمكن تخزين المياه لاستكمال إمدادات الأمطار قرب نهاية موسم الزراعة.

٨- وفي المنطقة الجافة حيث لا يمكن تنفيذ الأنشطة الزراعية لموسم (اليالا) دون مرافق للري، حيث يمتد موسم العمالة العسير من أبريل/نيسان حتى سبتمبر/أيلول. وخلال الفترة من أبريل/نيسان إلى يوليو/تموز تشح فرص العمل، لكنه يكون لدى المزارعين والأجراء بوجه عام مخزون من الأغذية أو بعض الاحتياطيات النقدية. أما أشد الفترات صعوبة من العام بالنسبة للأسر الريفية الفقيرة فهي الفترة من أغسطس/آب إلى أكتوبر/تشرين الأول، وذلك لعدم وجود أي مخزون متبق من الأرز، كما لا تتوافر خارج المناطق التي توجد فيها شبكات رئيسية للري أي فرص للعمل وهذه هي الفترة التي يسودها انعدام الأمن الغذائي.

٩- وتستخدم خزانات مياه الري الفرعية التي تدعى "صهاريج"[٢]، المتناثرة في جميع أنحاء المناطق الجافة والوسيطة في تخزين مياه الأمطار واستكمال كمية المطر قرب نهاية الفصل المطير (الماها) وخلال الفصل الجاف (اليالا). ونظام الري هذا القائم على الصهاريج والمنتشر على نطاق واسع له تاريخ طويل في سريلانكا كما أنه تطور على مدى الأجيال. وتجمع في الخزانات كميات الأمطار الموسمية المتساقطة التي توفر المياه اللازمة للإنتاج الزراعي ولتربية الحيوانات وللأغراض المنزلية.

١٠- ويوجد في جميع أنحاء الجزيرة قرابة ٢٢ ٠٠٠ شبكة فرعية للري يبلغ إجمالي مساحة المنطقة المنتفعة بها نحو ٢٤٠ ٠٠٠ هكتار. ويقع ما يزيد على ثلثي المساحة المشمولة بالشبكة في المنطقة الجافة.

١١- ويمكن في حالات كثيرة ملاحظة التداعي التدريجي في شبكات الري الفرعية وذلك لأن المجتمعات المحلية لم تقم بصيانة وإصلاح إنشاءات الري الرئيسية وقنوات التوزيع على النحو المناسب. وتدهورت ممارسات إدارة المياه التي اتبعت عبر القرون وانهارت أخيرا انهيارا تاما وبطل استعمالها نظرا لهبوط الدخول الحقيقية للأسر الصغيرة التي تشتغل بالزراعة، وكذلك بسبب إجراء تغييرات في الإطار القانوني المتعلق بملكية إنشاءات الري، فضلا عن التغييرات

---

(١) يمتد موسم الماها الزراعي (الأمطار الموسمية الشمالية الشرقية) عادة من أكتوبر/تشرين الأول إلى فبراير/شباط ويشهد أمطارا غزيرة تغطي الجزيرة بأكملها؛ أما موسم اليالا (الأمطار الموسمية الجنوبية الغربية) فيمتد بين أبريل/نيسان إلى يونيو/حزيران ويقتصر سقوط الأمطار فيه على المناطق الرطبة والوسيطة.

(٢) تعرف على أنها ذات شبكة تغطي ما يصل إلى ٨٠ هكتارا.

التي حدثت في المسؤولية عن تشغيل هذه الشبكات. والآن لم يعد الإحساس بالملكية المشتركة للهياكل الرئيسية للري والشعور بالمسؤولية تجاهها قويا بالقدر الذي يضمن صيانتها.

١٢- ولا يؤثر إهمال نظم إمداد المياه بالصهاريج تأثيرا سلبيا على الإنتاج الزراعي فحسب، بل وأيضا على الاستخدام المنزلي للمياه. فمع انخفاض مستوى المياه في الصهاريج بل وحتى نضوبها في الفصل الجاف، يتعذر على الأسر الحصول على المياه اللازمة لحيواناتها ولأغراض الاستحمام والغسيل اليومية. بل إن الآبار المنزلية تجنح إلى النضوب أثناء فترات الجفاف. والنساء هن أكثر الفئات تأثرا بهذا الوضع، حيث إنهم يضطلعن عموما بجميع الأعمال التي تحتاج إلى المياه مثل تربية الحيوانات والمهام المنزلية. وحينما لا يتوفر الماء يتعين عليهن البحث عنه وجلبه من أماكن بعيدة.

١٣- ونظرا لعدم انتظام معدلات هطول الأمطار، وتكرر حالات الجفاف، والإهمال في صيانة هياكل الري الأساسية، انخفضت إنتاجية الأسر الزراعية الصغيرة على مدى العقود الأخيرة؛ وتسجل الآن بصورة منتظمة حالات نقص موسمية في الغذاء، غير أن هناك مجموعة واسعة نسبيا من استراتيجيات التصدي التي تطبق في المناطق الريفية. وعلى المدى القصير، تعالج الأسر الوضع بزيادة اعتمادها على شبكات الأمان التي تكفلها الدولة (ساموردهي[1]، وإعانات الجفاف وما إلى ذلك) والرعاية الاجتماعية، أو بالحصول على القروض الائتمانية مقابل المحاصيل المستقبلية أو بالاشتغال بالأعمال المؤقتة. وكآلية للتصدي على المدى المتوسط تلجأ الأسر إلى المحاصيل التي يمكن زراعتها في حديقة المنزل مثل الكسافا والفاكهة والخضر. وتستكمل الكثير من الأسر أيضا النقص في دخولها عن طريق ممارسة أسلوب زراعة الشينا (القطع والحرق)، مما يسبب ضررا بيئيا وتعرية للتربة وتغييرا في المناخ على الصعيد المحلي. وكملاذ أخير تلجأ الأسر إلى إنقاص كمية الطعام التي تتناولها يوميا.

١٤- وتتحول أولوية الحكومة الآن من سياسة إقامة شبكات ري كبيرة النطاق إلى إصلاح شبكات الري الفرعية. وخلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩، حصلت إدارة الخدمات الزراعية على مساعدة من البنك الدولي لتنفيذ مشروع إصلاح نظم الري على مستوى القرية بالنسبة لإصلاح ١ ٠٧٢ شبكة فرعية للري. واستنادا إلى هذه الخبرة، بدأ في عام ١٩٩٢ تنفيذ مشروع وطني ثان لإصلاح شبكات الري الفرعية بمساعدة مشتركة من البنك الدولي والجماعة الاقتصادية الأوروبية وأصلح في إطاره نحو ١ ٠٠٠ شبكة فرعية للري. وجرى إصلاح ١ ٦٠٠ شبكة فرعية أخرى في إطار مشروع التنمية الريفية المتكاملة بمساعدة مالية من جهات مانحة ثنائية. وقد أدى عدم مشاركة المجتمعات المحلية في تخطيط هذه العمليات وتنفيذها إلى حرمانها من ملكية هذه الشبكات. وقد أدى هذا، إلى جانب الافتقار إلى المعارف والمهارات والخبرات والقدرات التنظيمية المناسبة، إلى عزوف عن إنفاق الوقت والموارد على أعمال الصيانة.

١٥- وقد أنشئت مجددا في قرى كثيرة منظمات للمزارعين تعنى بالقضايا المتعلقة بإصلاح شبكات الري الفرعية وتوزيع المياه، لكنها لم تقم بعد بأعمالها من الناحية الفعلية نظرا للاحتكاكات الاجتماعية والسياسية المحلية.

([1]) البرنامج الحكومي للرعاية الاجتماعية والتخفيف من وطأة الفقر.

المساعدة السابقة المقدمة من برنامج الأغذية العالمي

١٦- مشروع سريلانكا ٤٥٢١ – إصلاح شبكات الري الفرعية – بدأ تنفيذه في مارس/آذار ١٩٩٤ وسينتهي إنجاز المشروع في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩. وبلغ مجموع التكلفة التي يتحملها **برنامج الأغذية العالمي** ٨,٣ مليون دولار (عدلت إلى ١٠,٩ مليون دولار)؛ وتقدر تكلفة الحكومة بنحو ٤,٣ مليون دولار.

١٧- ومن المزمع تحقيق هدف تحسين حالة الأمن الغذائي لصغار المزارعين من خلال زيادة الدخول وفرص العمل عن طريق ما يلي:

(أ) إصلاح ٧٦٠ شبكة فرعية للري (عدلت إلى ٨٨٥ شبكة)؛

(ب) إجراء تحسينات على ٣٨٠ كيلومترا من طرق الوصول إلى الصهاريج؛

(ج) تدريب المزارعين وقادة المزارع؛

(د) تشييد مبان متعددة الأغراض؛

(هـ)إنشاء رقع أرض للزراعة الإرشادية؛

(و) إشراك جهات منظمة مؤسسية في تدعيم منظمات المزارعين.

١٨- وكان المشروع يغطي أصلا ثماني محافظات ثم وسع نطاقه في عام ١٩٩٧ ليشمل ثلاث محافظات إضافية تقع على حدود المناطق التي تنتشر فيها النزاعات. وفي نهاية مايو/أيار ١٩٩٩ تم تحقيق نحو ٩٣ في المائة من الهدف المادي (الهياكل الأساسية) وذلك بإصلاح ٨٢٨ صهريجا. وكما رأت بعثة تقييم مشتركة بين **البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة** أوفدت في مايو/أيار ١٩٩٩، تعتبر النوعية التقنية لأعمال الإصلاح جيدة بوجه عام كما أن الأثر الفوري للإنتاج الزراعي على المجتمعات المحلية كبير. وبفضل توفر المياه ازدادت الكثافة المحصولية وغلات الأرز ويستطيع الكثير من المزارعين الآن حصاد محصول ثان أثناء الفصل الجاف (اليالا).

١٩- وفي الفترة ١٩٩٥/١٩٩٤ إلى ١٩٩٨/١٩٩٧ توسعت مساحة المنطقة المنتفعة بالصهاريج التي جرى إصلاحها بنسبة ٨ في المائة، من ٨٢٨ ١٥ هكتارا إلى ٠٣٠ ١٧ هكتارا. وازدادت النسبة السنوية للكثافة المحصولية من ٨٧ إلى ١٢٠ في المائة كما ازدادت غلة محصول الأرز من ٣ إلى ٤ أطنان للهكتار. وفي هذه الفترة ارتفع عدد الأعضاء في منظمات المزارعين بنسبة ٢٥ في المائة، من ٣٠٥ ٣١ أعضاء إلى ١٨٤ ٣٩ عضوا، بينما ظلت النسبة بين الذكور والإناث كما هي تقريبا أي ٧٠ في المائة و٣٠ في المائة على التوالي. وازدادت أرصدة منظمات المزارعين بما يتجاوز ١٥٠ في المائة خلال الفترة نفسها (من ٢,١ مليون روبية إلى ٥,٣ مليون روبية، مقابل معدل تضخم يبلغ متوسطه السنوي ١٠ في المائة خلال الفترة).

٢٠- ولم يستهدف المشروع النساء على وجه التحديد، ومع ذلك، فقد شاركت المرأة بنسبة ٥٥ في المائة في القوى العاملة التي قامت بأعمال إصلاح الصهاريج. ويعزى السبب في ارتفاع نسبة النساء اللائي شاركن في أشغال الحفر الهندسية إلى انخفاض تكاليف عملهن نسبيا مقارنة بالرجال. وتشكل النساء ثلاثين في المائة من الأعضاء في منظمات المزارعين على الصعيد المحلي. وقد شجعت إدارة الخدمات الزراعية أيضا على وجود امرأتين في اللجان التنفيذية لجميع منظمات المزارعين. غير أنه لا يزال من النادر جدا وجود مندوبات على مستوى مركز الخدمات الزراعية. وبرغم أن النساء يحضرن عادة اجتماعات منظمات المزارعين، فان الكثير منهن غير نشطات؛ وقد يعود ذلك إلى أنهن

يترددن في التحدث أمام مجموعة كبيرة ترأسها الصفوة من رجال القرية أو ربما لأن القرارات المتخذة تمس أساسا المسائل الخاصة بري المساحات المزروعة بالأرز وهي مسألة تحتل محور اهتمام الرجال (برغم أن الأسرة برمتها تعمل فيها)، في حين أن المجالات الاقتصادية للمرأة هي حدائق ومواشي المزارع.

٢١- ولا يمكن حتى الآن إجراء أي تقييم لأثر المشروع على مستوى معيشة المجتمع المحلي ودخله ومستوى الأمن الغذائي فيه، الخ فذلك أمر سيقتضي إجراء مسح قاعدي أسري واتباع أسلوب منهجي مناسب كي يتسنى تحديد التغيرات التي أحدثها المشروع وتقييم أثرها.

٢٢- ولاحظت بعثة التقييم الدور الهام الذي قام به المنظمون التابعون للمؤسسات (٣٠ في المائة من الإناث) في تقديم المساعدة إلى منظمات المزارعين في مجال وضع خطط إصلاح الصهاريج. ووافقت البعثة أيضا على تقييم المنظمين بتعرضهم إلى عقبات شديدة في أعمالهم والحاجة إلى التدريب في مجالات مثل الاتصالات، والتدريس، والتحفيز، وكذلك إلى مهارات تقنية مناسبة لتنمية المشاريع التجارية وتطوير التكنولوجيا الزراعية.

٢٣- وخلصت البعثة إلى أنه بالرغم من أن التخطيط الإنمائي للمجتمع المحلي وبناء المؤسسات وتدريب المزارعين تندرج ضمن نطاق اختصاصات إدارة الخدمات الزراعية، فان الأخيرة لا تحوز الموارد البشرية اللازمة للقيام بهذه المهام. وأثناء مرحلة التوسع سيلزم أن يقوم المشروع بتعزيز هذه الموارد البشرية. وهناك أمر هام آخر هو أن التنفيذ الفعال وحسب التوقيت لبعض الأنشطة في ميادين من قبيل الإرشاد والتسويق الزراعيين لا يخضع، رغم أهميته البالغة لنجاح المشروع، لإشراف إدارة الخدمات الزراعية (ولو أن إدارة الخدمات الزراعية قد قامت مؤخرا بتعيين خريجي معاهد الدراسات الزراعية كمرشدين زراعيين). ولذلك فإن هناك حاجة إلى تحديد الهيئات المختصة واتخاذ الترتيبات المؤسسية التي تكفل مشاركتها.

٢٤- وعلى وجه الإجمال، بينت بعثة التقييم الحاجة إلى اتباع نهج قائم على المشاركة، يولى العناية الواجبة لجميع أصحاب المصلحة في المشروع (رجال ونساء المجتمع المحلي، ومنظمات المزارعين والمنظمون التابعون للمؤسسات، والمرشدون الزراعيون لإدارة الخدمات الزراعية) وكذلك إيلاء الاهتمام للروابط مع سائر المنظمات المجتمعية. وينبغي أن يتضمن هذا النهج التشديد على توعية المجتمع المحلي وتعبئته والنهوض به وكذلك تعريف موظفي إدارة الخدمات الزراعية بالنهوج القائمة على المشاركة.

٢٥- وبغية معالجة المسألة الحاسمة وهي استدامة الأصول المولدة، حددت بعثة التقييم المبادئ التالية التي ينبغي الاسترشاد بها في مرحلة توسيع نطاق المشروع وهي: (أ) ينبغي أن تكون المجتمعات المحلية والجهات المنظمة لها قادرة ومستعدة للاضطلاع بالمهام الاعتيادية المتعلقة بتشغيل الصهاريج وصيانتها؛ (ب) ينبغي أن يكون الفائض العائد من أنشطة الإنتاج الزراعي كافيا لتمويل أنشطة الصيانة؛ (ج) ينبغي أن يكون بمقدور المجتمعات المحلية اتباع ممارسات مناسبة لإدارة مستجمعات المياه.

٢٦- ومنذ إعداد المشروع ٤٥٢١ في بداية الأمر لم يحدث أي تغير يستحق الذكر في بارامترات المشكلة التي استهدف المشروع المساعدة على حلها. ومن ثم خلصت بعثة التقييم إلى أن أهداف المشروع لا تزال صحيحة وهامة وسارية. وبإدخال تعديلات تدريجية صوب إتباع نهج قائم على المشاركة موجه نحو المجتمع المحلي وإقامة الروابط المؤسسية المطلوبة، كان الرأي أن المشروع يتوافق مع الأولويات الإنمائية **لبرنامج الأغذية العالمي**، كما قرر **المجلس التنفيذي** في دورته السنوية لعام ١٩٩٩. ووفقا لهذا المقرر، يركز هذا المشروع على الأهداف الثالث والرابع والخامس (تمكين الأسر الفقيرة من اكتساب الأصول المادية والحفاظ عليها؛ التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية في المناطق المعرضة

لأزمات متكررة من هذا النوع؛ تمكين الأسر التي تعتمد على الموارد الطبيعية المتدهورة في أمنها الغذائي من التحول إلى موارد عيش أكثر استمرارية.).

أهداف المشروع والنتائج المنشودة

الأهداف الطويلة الأجل

٢٧- إن الهدف الإنمائي للمشروع هو تحسين مستوى الأمن الغذائي لأسر صغار المزارعين أساسا عن طريق زيادة إنتاجها الزراعي والحفاظ على هذه الزيادة. ومن المفترض تحقيق ذلك الهدف عن طريق توفير المساعدة الغذائية اللازمة للمزارعين الذكور منهم والإناث ومجتمعاتهم ومنظماتهم المحلية، وإصلاح شبكاتهم الفرعية للري فضلا عن تزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة للإدارة الصحيحة لأعمال الإصلاح وكذلك لإدارة الموارد المائية المتاحة لهم، ولتشغيل وصيانة شبكات الري الموجودة تحت تصرفهم على أساس ذاتي متواصل.

الأهداف العاجلة

٢٨- ترد فيما يلي الأهداف العاجلة للمشروع:

(أ) تأمين سبل كافية للحصول على الأغذية وتغطية فرص الدخل الضائعة في الوقت الذي تنفق فيه أسر صغار المزارعين وقتها ومواردها في إصلاح الصهاريج وغيره من الأنشطة الموجهة لصالح المجتمع المحلي؛

(ب) زيادة كمية المياه المتاحة لأسر صغار المزارعين اللازمة للري وتربية الحيوانات والأغراض المنزلية وبذا تتمكن من الزراعة خلال الموسم الجاف (اليالا)، وجعلها أقل تعرضا لموجات الجفاف التي قد تعرقل بخلاف ذلك إكمال الموسم المطير (الماها)؛

(ج) غرس الوعي وحفز روح الجماعة، ونشر المعارف والمهارات اللازمة لإدارة الأصول المولدة والحفاظ عليها وتقدير الفوائد الناجمة عن تنويع الزراعة التي تشمل محاصيل ذات قيمة أعلى؛ و

(د) زيادة فعالية منظمات المزارعين، ولا سيما تعزيز مشاركة النساء في عملية اتخاذ القرارات

النتائج

٢٩- من المنتظر أن يسفر المشروع عن النتائج التالية، على أساس توفير حصص الأغذية مقابل العمل بالنسبة لمجموع قدره ٥,٤ مليون يوم عمل على مدى فترة ثلاث سنوات. ويرد في الملحق الثالث بيان تفصيلي سنوي بنتائج المشروع ومعايير العمل وأيام العمل.

٣٠- وستتولد الأصول المادية التالية أساسا من خلال أنشطة تقديم المواد الغذائية مقابل العمل:

	الأصول الناتجة	أيام العمل[١]	النسبة المئوية لمجموع أيام العمل	الأنشطة
١-	٦٦٠ شبكة ري فرعية برقعة مروية قدرها ٨٤٠ ١٥ هكتارا	٠٠٠ ٣٠٠ ٤	٧٩,٥	أشغال الحفر الهندسية لما يلي: '١' الأشغال الرئيسية: إصلاح وإعادة تشييد بوابات التحكم في السدود وقنوات تصريف المياه، وتدعيم السدود، وإزالة الطمي من قاع الصهاريج، وملء الثغرات الموجودة في جدران السدود وأخاديد مياه السيول، '٢' تطوير مجرى النهر: إصلاح وإعادة تشييد القناة الرئيسية وروافد القنوات.
٢-	٣٣٠ كيلومترا من طرق الوصول المحسنة إلى شبكات الري الفرعية	٠٠٠ ٣٦٣	٦,٧	القيام بأشغال الحفر الهندسية لتشييد وتحسين طرق الوصول إلى شبكات الري؛ بما في ذلك توسيع المسارات القائمة ورصف المجاري السفلية الصغيرة بالحصى وتوفيرها.
٣-	إقامة مبان مجتمعية متعددة الأغراض لتخزين الأدوات/المعدات الزراعية، وتوفير أماكن للمكاتب والاجتماعات لمنظمات المزارعين وغيرها من الجماعات القروية	٠٠٠ ١٣٢	٢,٤	أشغال التشييد والتعمير (٨٠٠ يوم عمل لكل مبنى ستقدم في مقابلها معونة غذائية وستسهم الحكومة بمبلغ ٠٠٠ ١٦٠ روبية سريلانكية لكل مبنى)
٤-	إقامة رقع زراعية نموذجية للمحاصيل الحقلية لبيان كفاءة تنويع المحاصيل الزراعية (واحدة لكل شبكة ري فرعية).	٤٠٠ ٢٦	٠,٥	أعمال الحفر لإنشاء رقعة بيانات عملية (رقعة لكل قناة ري ثانوية)
٥-	هياكل أساسية مجتمعية متنوعة ناشئة عن طلبات مقدمة من المجتمع المحلي	٨٠٠ ٢٦٥	٥	تشمل الأنشطة المجتمعية حفر الآبار وبناء أدراج الاستحمام، وما إلى ذلك.
	مجموع الأصول المادية	٢٠٠ ٠٨٧ ٥	٩٤,١	

(١) ستقدم بالنسبة لكل يوم عمل حصة غذائية تتكون من ٢,٥ كيلوغرام من الأرز، و٠,٣ كيلوغرام من البقول و٠,١٥ كيلوغرام من السكر.

٣١- ومن المعتزم تنظيم أعمال تنفيذ الهياكل الأساسية المجتمعية المتفرقة بمساعدة المنظمات غير الحكومية أو منظمات المجتمع المحلي و/أو الهيئات الحكومية المختصة. وسيولى اهتمام خاص للطلبات الواردة من الجماعات النسائية وكذلك الطلبات المتعلقة بالأنشطة والعمليات التي من شأنها أن تعزز قدرة الأسر والمجتمعات المحلية على معالجة مشكلة الجفاف والتصدي لها بصورة أفضل.

٣٢- وستقدم الأغذية أيضا كحافز على حضور دورات التدريب وكأجور مقابل الخدمات التي يقدمها المنظمون التابعون للمؤسسات:

(أ) **التدريب (٢٠٠ ١٤٥ يوم عمل/تدريب، أي ٢,٧ في المائة من مجموع أيام العمل).** سيقدم التدريب للمزارعين وقادة الأفرقة المعنية بالنهوض بأوضاع المجتمع المحلي وكذلك بالمسائل المتعلقة بالتشغيل والصيانة. وسيغطي التدريب الخاص المقدم للمرأة مختلف المواضيع ذات الصلة بأنشطة المشروع، بما في ذلك الناتجة عن عملية تحديد الاحتياجات إلى المشاركة. وستشكل النساء نسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة من مجموع المزارعين المتدربين. وعند تلقي التدريب سيجري تشجيع النساء على القيام بدور نشط في منظمات المزارعين. وسيوفر التمكين المترافق مع التدريب على الإدارة لما لا يقل عن ٣٠٠ امرأة ممن يشغلن مناصب في منظمات المزارعين (كرئيسات وسكرتيرات وكأمينات للصندوق).

(ب) **تقديم المساعدة للخدمات التي يقدمها ١٦٠ منظما مؤسسيا(٨٠٠ ١٧٢ يوم عمل، أي ٣,٢ في المائة من مجموع أيام العمل).** ويجدر بالذكر أن التنظيم الاجتماعي للمزارعين ليس تلقائيا. وسيقع على المنظمين المؤسسين مسؤولية توعية المزارعين والتعريف بأنشطة الإدارة والصيانة وكذلك القيام بدور يحفز على التغيير وكقناة اتصال بين المزارعين ومنظماتهم والسلطات المختصة بالمشروع.

٣٣- وسيعمل **برنامج الأغذية العالمي** على ربط الأنشطة الأخرى الموجهة للمجتمع المحلي بإصلاح الهياكل الأساسية للري. غير أن هذا سيتوقف على النتائج المتعلقة بأولويات المجتمعات المحلية التي تتبين في السنة الثالثة من عمليات المشروع. وسيجري التماس تمويل لهذه الأنشطة من جهات مانحة أخرى كما سيجري تنفيذها عن طريق الشراكات التعاونية مع وكالات أخرى.

دور المعونة الغذائية وأشكالها

الوظائف

٣٤- يعمل أي عامل في المشروع ويحصل على حصص غذائية لمدة ٢٠٤ يوما كل سنة في المتوسط (من أبريل/نيسان إلى يوليو/تموز ثم مرة أخرى من نوفمبر/تشرين الثاني إلى فبراير/شباط). وستزيد المعونة الغذائية من كمية الغذاء الذي تتناوله الأسر خلال الفترة التي تشح فيها الأيدي العاملة من أبريل/نيسان إلى يوليو/تموز، وتجميع بعض المدخرات النقدية وتخزين كميات من الأغذية لاستخدامها في الفترة من أغسطس/آب إلى أكتوبر/تشرين الأول التي ينعدم فيها الأمن الغذائي. ويتعذر خلال هذه الفترة الأخيرة اتباع نظام لإمداد الأغذية مقابل العمل بسبب الأمطار الموسمية. كما أن المعونة الغذائية ستمثل تحويلا للدخل يسمح للعمال بالبقاء على مقربة من منازلهم وبتكوين أصول تؤدي إلى الأمن الغذائي على المدى الطويل. وتعتبر الأغذية موردا مناسبا للغاية نظرا لتعرض المنتفعين المستهدفين لعدم الأمن الغذائي، ولسوء التغذية، وإنفاق قسط كبير من دخلهم على الغذاء، وقيم "الف" الإيجابية الملحوظة[١].

(١) تبلغ القيمة المحلية للحصة العائلية الأسرية اليومية التي يقدمها البرنامج ١,١٥ دولار في حين أن تكلفتها بالنسبة **للبرنامج** هي ٠,٩ دولار عند نقطة التسليم للمستفيدين. ويوفر ذلك قيمة كفاءة تكاليفية (ألفا) قدرها ١,٢٧. ولا تشهد هذه القيمة أي تغيرات ملموسة من موقع إلى آخر حيث تنفذ مشروعات **البرنامج**.

الأغذية وأسباب اختيارها

٣٥- كانت أنواع وكميات المواد الغذائية الأساسية التي تتضمنها حصة العائلة/الأسرة لكل يوم عمل في المشروع الأصلي ٤٥٢١ هي الأرز (٢,٥ كيلوغرام)، والبقول (٢٢٠ غراما)، والسكر (١٠٠ غرام)، والسمك المعلب (٥٠ غراما). وقد عدلت هذه السلة من الأغذية أخذا في الاعتبار العوامل التالية:

(أ) مواءمة أنواع وكميات المواد الغذائية الأساسية مع تلك المستخدمة في المشروع الآخر المنفذ بمساعدة البرنامج في البلد، وهو المشروع عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش سريلانكا ٦١٥٢ "مساعدات الإغاثة والإنعاش إلى النازحين في سريلانكا"، من أجل السماح بالمرونة عند حدوث اضطراب في سير التنفيذ؛

(ب) إمكانية المقارنة مع حصص الإنعاش – في إطار هذا المشروع لضمان حصول المستفيدين على حصص مماثلة مقابل أنشطة مماثلة؛

(ج) الاستعاضة عن الكميات الصغيرة من المواد ذات القيمة الغذائية المرتفعة (مثل السمك المعلب) بكميات أكبر من المواد الغذائية الأساسية منخفضة القيمة (مثل البقول)؛ و

(د) زيادة فعالية تكلفة الحصص الغذائية التي تحتوي على عدد محدود من المواد الغذائية الأساسية.

٣٦- وبناء على ذلك، ستشمل الحصة اليومية المعدلة للعائلة/الأسرة في إطار المشروع ٤٥٢١ (التوسع الأول) ما يلي: ٢,٥ كيلوغرام من الأرز، و٣٠٠ غرام من البقول، و١٥٠ غراما من السكر. وهذا المحتوى مقبول للوكالة المنفذة وكذلك للمنتفعين. وعلى افتراض أن الأسرة الواحدة تتكون من خمسة أفراد في المتوسط نجد أن القيمة الغذائية للحصة تعادل قرابة ١٢٤ ٢ سعرا حراريا و٤٧ غراما من البروتين و٢,٩ غرام من الدهنيات لكل شخص يوميا.

٣٧- وستكون هناك حاجة إلى مجموع قدره ٥,٤ مليون حصة للعائلات/الأسر لفترة السنوات الثلاث التي ينفذ فيها المشروع، أي ١,٨ مليون حصة للعائلات/الأسر سنويا. وترد أدناه أنواع المواد الغذائية الأساسية ومقادير وكميات الحصص المطلوبة".

الاحتياجات السلعية

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	مجموع ٢٠٠٠-٢٠٠٢
الأرز: (٢,٥ كيلوغرام/لكل يوم عمل)	٤ ٤٩٦	٤ ٤٩٦	٤ ٤٩٦	١٣ ٤٨٨
البقول: (٣٠٠ غرام لكل يوم عمل)	٥٤٠	٥٤٠	٥٤٠	١ ٦٢٠
السكر: (١٥٠ غراما/لكل يوم عمل)	٢٧٠	٢٧٠	٢٧٠	٨١٠
مجموع الاحتياجات السلعية (بالأطنان)	٥ ٣٠٦	٥ ٣٠٦	٥ ٣٠٦	١٥ ٩١٨

٣٨- بالنسبة لكل يوم عمل، سيزود العضو المشارك من المجتمع المحلي بحصة غذائية عائلية/أسرية، وبأسعار السوق السائدة حاليا في المناطق الريفية، تبلغ قيمة الحصة العائلية/الأسرية اليومية ٨٠ روبية سريلانكية (١,١٣ دولار). وعند توفر فرص العمل المؤقت في المناطق الريفية، يبلغ الأجر اليومي للعامل غير الماهر نحو ١٥٠ روبية سريلانكية (٢,١٢ دولار) بالنسبة للنساء و١٧٥ روبية سريلانكية (٢,٤٨ دولار) بالنسبة للرجال. وبالنظر إلى طبيعة العمل التي تولد أصولا لصغار المزارعين، يعتبر أثر تحويل الدخل العائد من مساعدة البرنامج كافيا لاجتذاب عدد كاف من الأيدي

العاملة للمشروع. ونظرا إلى الطلب المحدود وغير المنتظم على العمال غير المهرة، وبخاصة خلال الفترة التي تشح فيها الأيدي العاملة، تعتبر قيمة سلة الأغذية أقل بقليل من نفقة الفرصة البديلة للعمال غير المهرة.

استراتيجية المشروع

استراتيجية التنفيذ

٣٩- ستضطلع إدارة الخدمات الزراعية التابعة لوزارة الزراعة والأراضي بالمسؤولية الكاملة عن تنفيذ المشروع وكذلك عن أعمال التنفيذ التقنية المتعلقة بإصلاح الصهاريج. وفي المرحلة الأولى لتوسع المشروع، سيولى مزيد من الاهتمام للأنشطة المتعلقة بتوعية المجتمع المحلي وتعبئته والتشجيع على مشاركته في المشروع. وسيتطلب الاضطلاع بهذه الأنشطة على نحو كفء وفعال تدريب الأطراف المعنية على التحديد المشترك للاحتياجات وعلى التخطيط وكذلك على مفاهيم وأساليب اتخاذ القرارات. كما أنه سيتطلب اقامة روابط وشراكات مع الهيئات الحكومية المختصة ومنظمات المجتمع المحلي العاملة في مكان المشروع، وكذلك إنشاء آليات تعاونية على كافة المستويات. ويعد هذا محور تركيز جديد لمشاركة البرنامج في الأنشطة الإنمائية في سريلانكا. ولذا يلزم اتباع نهج متدرج.

٤٠- وحيث إن إدارة الخدمات الزراعية قد وضعت بالفعل خطة تنفيذ المشروع كما رصدت في الميزانية الوطنية الاعتمادات للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠، لا يمكن البدء في تنفيذ المرحلة الأولى للتغييرات التشغيلية الناجمة عن تطبيق معايير الاختيار المنقحة، كما بين في الملحق الرابع، حتى موسم العمل ٢٠٠٠/٢٠٠١. لكنه كي يتسنى تحقيق ذلك، سيجري الاضطلاع بعملية جرد للصهاريج (وهي دراسة تقنية ذات جوانب اجتماعية - اقتصادية تدفع تكاليفها من ميزانية الحكومة) كما سيجري تحليل الاحتياجات إلى التدريب (تغطى من ميزانية البرنامج) كأعمال تحضيرية للمشروع وذلك قبل نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٠، كي يتسنى وضع النتائج في الاعتبار لدى إعداد ميزانية إدارة الخدمات الزراعية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٤١- وكي يمكن فهم التغيرات التي أحدثها المشروع حتى الآن في حياة الناس وكذلك فهم مواقفهم وتصرفاتهم من أجل الحفاظ على الأصول المولدة والاستعداد لعملية تخطيط ملائمة قائمة على المشاركة، من المهم للغاية إجراء دراسة أسرية، لعينة محدودة من المجتمعات القروية التي تلقت من قبل مساعدة من البرنامج (في إطار المشروع ٤٥٢١) قبل نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٠.

٤٢- وفي مرحلة ثانية (من ٢٠٠٠-٢٠٠١)، سيجري بصورة متزايدة تطبيق معايير الاختيار المنقحة، بما في ذلك نهج الشلالات[١] كلما اقتضى الأمر. ولذا فإن المقرر أن ينظر إلى عدد الصهاريج المتوخى في المقام الأول باعتباره رقما يفيد في أغراض التخطيط ويمكن تنقيحه. ولا يعتبر العدد المطلق للصهاريج التي جرى إصلاحها أهم نتائج هذا المشروع بل الأهم هو عدد شبكات الري الفرعية التي تولت المجتمعات المحلية ذات الصلة المسؤولية الفعلية عن تشغيله وصيانته.

٤٣- ويجدر بالذكر أن القانون الخاص بالخدمات الزراعية قد عدل في عام ١٩٩١ كي تفوض لإدارة الخدمات الزراعية سلطة تسجيل منظمات المزارعين بوصفها كيانات قانونية وتنظيم دورها في تشغيل شبكات الري الفرعية

(١) تشكل الصهاريج جزءا من نظام للشلالات يتدفق فيه الماء الفائض من صهريج في مستجمع المياه الأعلى إلى صهريج آخر أسفله (اقتسام مستجمع المياه ذاته).

وصيانتها. وبناء على ذلك، ستقوم منظمات المزارعين المؤهلة في إطار هذا المشروع بالتوقيع على اتفاق مع إدارة الخدمات الزراعية على أساس طوعي بشأن تولي المسؤولية عن إصلاح هذه الشبكات وتشغيلها وصيانتها.

٤٤- أما في المرحلة الثانية فسيجري تدريب الجهات المعنية على النهج التشاركي، كما سيجري إقامة روابط/شراكات مع الهيئات الحكومية المختصة، وإنشاء منظمات غير حكومية ومنظمات للمجتمع المحلي.

٤٥- وستقوم إدارة الخدمات الزراعية ابتداء من ٢٠٠٠/٢٠٠١ بإعداد خطة عمل سنوية ووضع جدول زمني للتنفيذ في بداية كل عام بالتشاور مع منظمات المزارعين كل على حدة. وستشمل هذه الخطط تفاصيل الأشغال ذات الكثافة الرأسمالية المزمع إجراؤها بتمويل من الحكومة، وبقية الأنشطة كثيفة العمالة وكذلك التدريب الذي يجري تقديمه بمساعدة **البرنامج**. وسيجري استعراض هذه الخطط/الجداول الزمنية للتنفيذ كما ستقوم لجنة معنية بالمشروع يرأسها وزير الزراعة والأراضي بصوغ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنفيذ بالاشتراك مع إدارة الخدمات الزراعية و**برنامج الأغذية العالمي** والهيئات الأخرى المتعاونة في المشروع.

٤٦- وأثناء السنتين الأوليين من تنفيذ المشروع سيجري استحداث طريقة يمكن بها إدراج احتياجات وآراء المجتمع المحلي في عملية إعداد خطة العمل السنوية. وقد تكون هناك حاجة إلى خدمات استشارية تقنية في هذا الخصوص.

٤٧- وكي يتسنى البدء في اتباع هذا النهج الجديد، يتعين القيام بدراسات، وتحديد احتياجات التدريب وتوفيره، وإقامة آليات تعاونية مع الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي. كما ينبغي تعديل ميزانية إدارة الخدمات الزراعية، ومن ثم، فإن المتوقع إجراء العمليات الأولى المتعلقة بتحديد الاحتياجات إلى المشاركة وتقييم موارد المجتمع المحلي والخاصة بالتخطيط لدى إعداد عمليات السنة الثالثة للمشروع، مما يفضي إلى تغير جوهري من "نهج من القمة إلى القاعدة موجه بالتكنولوجيا" إلى نهج "من القاعدة إلى القمة موجه للمجتمع".

٤٨- والنتيجة الأخرى للنهج التشاركي هي أن المجتمعات المحلية قد تختار وقد لا تختار إصلاح الصهاريج بوصفها أولوية عليا، مما قد يؤدي إلى بعض التغيير في عدد شبكات الري الفرعية التي يتقرر إصلاحها. فإذا اختار المشاركون بالفعل إصلاح الصهاريج، عندئذ يدخل المشروع حيز التنفيذ بمساعدة البرنامج. أما إذا فضلوا أولويات أخرى فسيجري توجيههم إلى مصدر الحصول على الدعم المطلوب وربطهم به عن طريق الآليات التعاونية القائمة.

٤٩- وسيتم ربط مساعدة البرنامج بمدخلات وبرامج الشركاء المتعاونين في مختلف جوانب المشروع. وسيجري تحديد المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي من أجل الحصول على الدعم المطلوب للنهوض بأوضاع المجتمع. وسوف يساهم **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية** في تمويل أنشطة الإصلاح، ويسهم في تعزيز منظمات المزارعين كما سيقدم مساعدة تكميلية في مجالات التدريب وكذلك في مختلف الأنشطة المولدة للدخل. وقد رصد في عام ١٩٩٩ جزء كبير من مساعدة الولايات المتحدة الثنائية المقدمة إلى سريلانكا لأغراض الاستخدام في المشاريع الإنمائية التي يساعدها **برنامج الأغذية العالمي**. ويعتبر توريد الأجهزة والمعدات اللازمة لإصلاح شبكات الري، وإنشاء صندوق ائتمان متجدد الرصيد لمنظمات المزارعين فضلا عن التوعية بالتغذية مجالات يمكن أن تستخدم فيها هذه الاعتمادات المالية. وستنتفع شبكات الري الفرعية في المقاطعة الشرقية التي يقدم لها البرنامج المساعدة أيضا من المساعدة التقنية التي تعتزم المؤسسة الألمانية للتعاون التقني تقديمها من أجل تحسين القدرة التقنية للوكالة الحكومية المنفذة.

إمدادات الأغذية

٥٠- سيجري إرسال جميع المواد الغذائية عن طريق الشحن البحري إلى ميناء كولومبو. وتقع على الحكومة مسؤولية التخليص الجمركي للمواد الغذائية المرسلة. وسيتم تخزين الأرز في مخازن إدارة المفوض المعني بالأغذية؛ وسيتم تخزين المواد الغذائية الأخرى البقول والسكر في مخازن راتمالانا (كولومبو) التابعة لإدارة المفوض المعني بالأراضي. وستقوم إدارة الخدمات الزراعية بجمع الاحتياجات الشهرية من الأرز من أقرب المخازن التابعة لإدارة المفوض المعني بالأغذية أما المواد الغذائية فستقوم بجمعها من المخازن التابعة لإدارة المفوض المعني بالأراضي في راتمالانا واتخاذ ترتيبات نقلها إلى أقرب مركز للخدمات الزراعية من موقع المشروع. وتضطلع منظمات المزارعين بمسؤولية نقل المواد الغذائية من مركز الخدمات الزراعية إلى مواقع المشروع لتوزيعها. وستتحمل الحكومة جميع التكاليف المتعلقة بمناولة المواد الغذائية ونقلها وتخزينها حتى مستوى مركز الخدمات الزراعية.

الأموال الناتجة عن المشروع

٥١- سيجري إيداع الأموال الناتجة عن إيرادات بيع الأجولة والحاويات الفارغة للمواد الغذائية في حساب مصرفي يدر فائدة يفتح في إطار المرحلة الأولى من المشروع. وسيقوم مفوض الخدمات الزراعية بإدارة هذا الحساب بالاتفاق مع اللجنة التوجيهية للمشروع. وستستخدم الأموال في أنشطة تدعم تنفيذ المشروع بشكل مباشر أو تصل مباشرة إلى المنتفعين المستهدفين. وستمنح الأولوية لتمويل تكاليف الموظفين والمواد الخاصة بالأنشطة المولدة للدخل و/أو أنشطة التدريب المهني للنساء حسب احتياجاتهن ذات الصلة بالمشروع.

المستفيدون والفوائد

تحديد المستفيدين

٥٢- تبلغ قيمة حصة الأغذية نحو نصف أجر العمل الزراعي للنساء (١٥٠ روبية) في منطقة المشروع. ومن ثم، هناك توجه ذاتي قوي صوب أفقر المجتمعات ونحو أضعف شرائح هذه المجتمعات. وبالتالي من المنتظر أن يكون المشروع جذابا للغاية للنساء اللائي تقل تكلفة فرص عملهن البديلة نظرا لضعف قدرتهن على التنقل (بسبب الالتزامات المنزلية والأسرية) والظروف غير المؤاتية السائدة في سوق العمل.

٥٣- وابتداء من ٢٠٠١/٢٠٠٢، سيجري بصورة متزايدة تنفيذ المشروع في أفقر محافظات البلد. وسيجري اختيار هذه المحافظات على أساس معايير تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها التي ستتضمن مؤشرات للأمن الغذائي والتعرض لأخطار انعدام الأمن الغذائي. وفي أفقر المحافظات المختارة، ستضع المعايير المنقحة لاختيار الصهاريج في الاعتبار العوامل الاجتماعية – الاقتصادية بالإضافة إلى المعايير التقنية (كما ورد في الملحق الرابع). وستراعى هذه العوامل في عملية جرد شبكات الري والتي ستكون قد أنجزت عندئذ التي تضع في الاعتبار شلالات المياه، كلما كان ذلك مناسبا. وستكفل العوامل الاجتماعية – الاقتصادية أن يأتي من يعملون في إصلاح الصهاريج فعليا من المجتمع القروي ومن المزارعين الذين ينتمون إلى أفقر طبقات المجتمع. وينبغي أن يكونوا أعضاء في منظمات للمزارعين أخذت على عاتقها كامل المسؤولية عن تشغيل كل شبكة وصيانتها.

٥٤- وسيجري تطبيق المؤشرات المائية المتعلقة بالصهاريج التي وضعها المعهد الدولي لادارة شؤون الري[١] من أجل تحديد توفر المياه والمناطق المنتفعة بالمشروع (انظر الملحق الرابع). وسيتم ذلك بصورة متزايدة في سياق نشر الوعي وذلك كي يتسنى حل النزاعات الداخلية حول القرارات الخاصة بتخصيص الموارد من خلال مناقشات عليمة بالأمر داخل المجتمعات المعنية. وقد يؤدي اختيار الصهاريج على أساس تدرجي إلى إدراج صهاريج تقل فيها مساحة المناطق المنتفعة بالمشروع عن ١٠ هكتارات. ولم يجر إصلاح هذه الصهاريج تبعا لتوصيات بعثة عام ١٩٩٦ المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة و**برنامج الأغذية العالمي** لاستعراض شؤون الإدارة. غير أن البعض من أفقر المزارعين يمتلكون أراض في مناطق صغيرة تنتفع بالمشروع تتراوح مساحتها ما بين ٥ و١٠ هكتارات وبالتالي لا يمكن إغفال أهمية إصلاح هذه الشبكات.

آثار المشروع المتوقعة على النساء

٥٥- لقد بذل مكتب البرنامج القطري، إلى جانب إدارة الخدمات الزراعية وهي الوكالة الحكومية المنفذة، قصارى الجهد من أجل تحقيق عدد من الأهداف المتعلقة بزيادة مشاركة المرأة في أنشطة المشروع على النحو المبين في خطة عمل **برنامج الأغذية العالمي** المتعلقة بتمايز الجنسين في سريلانكا التي تقوم على التزامات البرنامج تجاه النساء. وبالنسبة للتوسع الأول تشمل الأهداف الجديدة في هذا الصدد ما يلي:

(أ) ضمان أن تكون نسبة ٦٠ في المائة على الأقل من مجموع المشتركين في المشروع (من مجموع أيد عاملة قدره ٤٠٠ ٢٦ شخص) من النساء؛

(ب) ضمان أن تشكل الإناث نسبة ٣٠ في المائة من مجموع الأعضاء في كافة منظمات المزارعين المدعومة حديثا من جانب المشروع؛

(ج) ضمان أن تشكل النساء نسبة ٣٠ في المائة على الأقل من مجموع المزارعين المتدربين وأنه سيجري توفير التمكين مع التدريب على الإدارة لما يقل عن ٣٠٠ امرأة ممن يشغلن مناصب في منظمات المزارعين؛

(د) زيادة نسبة النساء بين صفوف المنظمين التابعين للمؤسسات من ٣٠ إلى ٥٠ في المائة؛

(هـ) الإلزام بأن يضم أعضاء اللجان التنفيذية لمنظمات المزارعين امرأتين على الأقل؛ و

(و) السعي إلى تحقيق هدف وجود مندوبة واحدة على الأقل على مستوى مركز الخدمات الزراعية.

٥٦- والإنجازات المتوخى تحقيقها وكذلك الأهداف الكمية الجديدة فيما يتعلق بتمثيل النساء في مختلف مستويات تنفيذ المشروع مبهرة. ذلك أن اشتراك النساء بنسبة قدرها ٦٠ في المائة في الأيدي العاملة لمشروع يتعلق بالهياكل الأساسية الريفية سيشكل وحده إنجازا. وترتيبا على ذلك توزع الأغذية مباشرة على العاملات الأمر الذي يضع موردا هاما تحت تصرفهن. ويمكن الافتراض أيضا أن وجود المواد الغذائية في أيدي النساء يؤثر على وجه العموم تأثيرا ايجابيا على الأمن الغذائي لجميع أفراد الأسرة.

٥٧- ولأن مشاركة النساء الفعلية في الهيئات المنوطة باتخاذ القرارات ونفوذهن المؤثر فيها ليس قويا جدا حتى الآن، ستكون هناك حاجة إلى القيام بمزيد من التوعية والتدريب فيما يتعلق بتمكين المرأة. وسيلزم أيضا إدراج عنصر

(١) International Irrigation Management Institute, IIMI Country Paper, Sri Lanka No. 13, 1996.

للتدريب فيما يتعلق بالتمايز بين الجنسين في كافة أنشطة تدريب الموظفين المناظرين كي يتسنى تعزيز وعي جميع موظفي المشروع بقضايا التمايز بين الجنسين.

دعم المشروع

النقل البري والتخزين والمناولة

٥٨- ستتحمل الحكومة جميع تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة.

البنود غير الغذائية

٥٩- لن يستخدم أي آلات ثقيلة ولا أي عمال أو مقاولين من الخارج في هذا المشروع. ولذلك فان الضروري تزويد منظمات المزارعين بالأدوات والمعدات الزراعية مثل الفؤوس والجواريف والمناجل والسلال المصنوعة من الخوص. وتقدر تكلفة هذه البنود غير الغذائية اللازمة لمرحلة التوسع التي تبلغ مدتها ثلاث سنوات بنحو ٢٤٠ ٠٠٠ دولار. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من المهم بالنسبة لأعمال إصلاح وصيانة شبكات الري الفرعية توفير المعدات اللازمة لقاء رسم استئجار زهيد عن طريق مراكز الخدمات الزراعية (يقترح إنشاء ٢٩ ورشة في منطقة المشروع لهذا الغرض). وهناك حاجة أيضا إلى حافلة تحتوي على ما بين ٢٠ و٣٠ مقعدا لنقل المتدربين من وإلى مراكز التدريب؛ و١٦٠ دراجة للمنظمين التابعين لمؤسسات؛ وكذلك إلى مختلف الوسائل على التدريب. ويبلغ مجموع التكاليف المقدرة لهذه البنود ٩٠ ٠٠٠ دولار.

الرصد والتقييم

٦٠- ستتم عملية الرصد وتقديم التقارير بشأن التقدم الذي أحرزه المشروع تبعا للإجراءات الموحدة التي وضعها البرنامج على أساس التصنيف تبعا لنوع الجنس أي تقديم تقارير فصيلة بشأن توزيع الأغذية وعدد ونوع المستفيدين؛ وتقارير كل ستة أشهر عن نتائج تنفيذ المشروع. وسيقوم موظفو المشروع الميدانيون بجمع المعلومات اللازمة لهذه التقارير. وبالنسبة لهذا التوسع للمشروع، سيتم اختيار النماذج من بين الاستمارات الموجودة وقد يلزم أن تقوم إدارة الخدمات الزراعية بإعادة تصميم البعض منها بالتشاور مع **برنامج الأغذية العالمي** وفقا لتوصيات بعثة التقييم لعام ١٩٩٩. وسيجري إضافة معلومات نوعية وتقديرات بشأن وضع المشروع كأساس تستند إليه الإدارة في اتخاذ القرارات. وسيقدم موجز لهذه المعلومات مرتين في السنة وذلك من أجل إعداد تقرير المكتب القطري عن المشروع.

٦١- وسيجري القيام بنوعين من الأنشطة من أجل تقييم آثار المشروع ووقعه. أولا سيقوم فريق من الخبراء المحليين يعينهم البرنامج بإجراء استقصاء قائم على العينة وعمليات تقييم المشاركة في الريف على مدى الفصل الأول من عام ٢٠٠٠. وستؤخذ العينة من الصهاريج التي أصلحت في ١٩٩٨/١٩٩٧، وستركز الدراسة على ما يلي:

(أ) إعداد مجملات أسرية عن المشاركين في المشروع من الذكور والإناث (العمال المشتغلون بإصلاح الشبكات)، ووضع مؤشرات بشأن تكوين الأسر وحيازة وملكية أصول أخرى مختارة؛

(ب) تحديد درجة مشاركة الأسر (مجموع عدد أيام عمل الرجال والنساء) في إصلاح الشبكات والدخل المناظر المكتسب؛

(ج) تحديد التغيرات الاجتماعية والاقتصادية فضلا عن التغيرات في حالة الأمن الغذائي التي حدثت في أسر العمال وكذلك في أسر أفراد المجتمع المحلي الآخرين التي قد تعزى إلى إصلاح شبكة الري الفرعية (الصهريج)؛ و

(د) تقديم تقرير أولي فيما يتعلق بالعوامل المحددة لنجاح/فشل المشروع من حيث توليده لأصول دائمة تكفل أسباب العيش للمشتركين في المشروع (العمال) وأفراد أسرهم فضلا عن الأفراد الآخرين في المجتمعات المحلية.

٦٢- وسوف تنتج عن هذه الدراسة قيم قياسية فيما يتعلق بإنجاز الهدف الطويل الأجل للمشروع الأصلي. وستقيم أيضا مدى توافق شبكات الري الفرعية التي جرى إصلاحها مع التغيرات الشاملة التي حدثت في المجتمع فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي والأمن الغذائي، ومدى فعالية منظمات المزارعين في تسيير أعمالها، وكيفية تطور الإحساس بملكية شبكات الري الفرعية على مدى الزمن. وينبغي أن يسمح هذا أيضا بتقييم آثار المشروع على العمال غير المزارعين الذين يشكلون نسبة ٣٠ في المائة من مجموع العمال في المشروع.

٦٣- وثانيا، سيجري في أوائل عام ٢٠٠١ الاضطلاع بدراسة أساسية في مناطق جرى فيها تطبيق النهج الجديد للمشروع. وسيتم الاضطلاع بدراسات تقييم لمتابعة الأثر/الوقع في المجتمعات المحيطة بنفس الصهاريج قرب نهاية مدة المشروع، أي نهاية عام ٢٠٠٢. وسيتضمن المشروع الرئيسي إنتاج الأسر للأغذية من الأراضي المروية من الصهريج الذي جرى إصلاحه. وقد تتضمن المؤشرات الإضافية المساحات المزروعة وغلة المحاصيل والكثافة المحصولية وأنماط الزراعة. وباستخدام أسعار بوابة المزرعة، سيجري حساب الدخول ومقارنتها بالبيانات الأساسية وبالقيم على مستوى المحافظة التي استخدمت في إطار تقييم التعرض للمخاطر بالنسبة لتحديد الأهداف المكانية.

٦٤- وأخيرا سيجري في نهاية هذه المرحلة الانتقالية التي تبلغ مدتها ثلاث سنوات تقييم خارجي للمشروع من أجل تحديد مدى تمكن المشروع من اتباع النهج التشاركي الجديد الموجه للمجتمع المحلي ومدى نجاح هذا النهج في تحقيق الأهداف المحددة على ضوء أولويات البرنامج الإنمائية الجديدة.

جدوى المشروع وإمكانية استمراره

٦٥- قامت بعثة تقييم مشتركة بين البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة بزيارة سريلانكا في مايو/أيار ١٩٩٩ وأجرت خلالها تقييما لمرحلة توسع المشروع ٤٥٢١. وتألفت البعثة من خبير اقتصادي وأخصائي في شؤون النهوض بأوضاع المجتمع إلى جانب القضايا المتعلقة بالجنسين، ومهندس ري ومنسق **برنامج الأغذية العالمي**. وستركز المرحلة الجديدة بقدر أكبر على إدراج العناصر التشاركية في نهج المشروع، ولذا فان من المنتظر تعزيز ملكية المجتمع للإنشاءات التي أقيمت حتى يتسنى للمجتمعات المحلية تشغيلها واصلاحها وصيانتها على أساس قابل للاستمرار دون مزيد من المساعدة الخارجية في أعمال الإصلاح.

الاعتبارات البيئية

٦٦- سيسهم المشروع في تخفيف شدة المشاكل البيئية الراهنة التي ترتبط بالصرف وتغرين الصهاريج. وسيؤدي إصلاح شبكات الري الفرعية والقنوات القائمة إلى تحسين تدفق المياه، مما يقلل من خطر الإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق المياه. ويرجع تغرين الصهاريج والقنوات إلى تعرية التربة في مستجمعات الأمطار المباشرة، مما يؤدي

إلى إنقاص سعة الصهاريج. ومن خلال شراكة تعاونية، من المنتظر أن تضطلع وكالات أخرى بأعمال لإعادة تشجير مستجمعات المياه وبذا يمكن تقليل تعرية التربة.

٦٧- وينتشر على نطاق واسع أسلوب القطع والحرق (شينا) في جميع المناطق الجافة والوسيطة ويمارسه المزارعون لزيادة إنتاجهم من الأغذية في إطار الأرض المروية. وعن طريق زيادة الإنتاج في الأراضي المروية من المتوقع أن يقل الضغط على البيئة المحيطة.

المخاطر

٦٨- قد تلحق فترات الجفاف المطولة، كما حدث لعدد من السنوات في التسعينات، الضرر بإحراز التقدم في التنفيذ وبلوغ بعض الأهداف. ولا يمكن زراعة رقعة أرض للأغراض الإرشادية خلال فترات الجفاف، وفضلا عن ذلك، فان أشغال الحفر الهندسية في قاع الصهريج قد تقتضي، نظرا لتحجر سطح التربة، بذل جهد أكبر من المتوقع. ومن الواضح أيضا أنه برغم أن أعمال ترميم وتجديد الصهاريج قد تستوفي جميع المقتضيات التقنية، فلا يمكن تحقيق أهداف زيادة غلة المحاصيل وتوسيع رقعة المساحة المزروعة في فترات الجفاف. ورغم أن من المعتزم الاضطلاع بالأنشطة المادية أثناء الفترة الانتقالية، فقد تسفر الفترات التي تشتد فيها غزارة الأمطار أو تتأخر فيها عن موعدها عن مشاركة أقل من المتوقع في المشروع نظرا لانشغال المزارعين بأعمال أخرى يمنحونها الأولوية. غير أن من المنتظر أن يقل هذا الاحتمال إلى الحد الأدنى عن طريق عملية تحديد احتياجات المجتمع المحلي القائمة على المشاركة التي ستسبق في نهاية المطاف جميع الأنشطة، وستسفر هذه العملية أيضا عن تكوين تصورات بشأن أنماط تصدي الأسر لمشكلة الجفاف كما ستساعد على تحديد الأنشطة التي من شأنها أن تعزز آليات الاستجابة هذه.

٦٩- ومن المقرر استكمال الأنشطة المقترحة التي تحصل على مساعدة من البرنامج بتمويل مناظر من الحكومة. وتبين الخبرة الماضية أن النظير الحكومي يسهم في المتوسط بثلث قيمة المشروع. وتغطي مساهمة الحكومة تكاليف تنفيذ المشروع، ومدفوعات نقدية للاحتياجات الهيكلية، وتكاليف النقل الداخلي للمواد الغذائية. وقد تؤثر أوجه التأخر في صرف التمويل النظير وغيرها من عيوب القدرة التنفيذية على نطاق الأنشطة وتقدمها وكذلك على بلوغ الأهداف الكلية للمشروع.

٧٠- وهناك عوامل أخرى تنطوي على الخطر وهي تعذر إقامة الروابط المتوخاة مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، أو عدم القدرة على اتباع نهج يقوم على المجتمع المحلي نظرا للضغوط الخارجية أو استمرار الاحتكاكات داخل منظمات المزارعين. كما أن عدد وقدرة موظفي إدارة الخدمات الزراعية قد لا يكونا بالقدر الكافي للوفاء بمقتضيات النهج الجديد.

المثبطات والاستبدال والاعتماد

٧١- من المتوقع ألا تؤدي الأغذية المقدمة في إطار المشروع المقترح إلى تثبيط عزيمة المنتجين المحليين للمواد الغذائية أو إلى استبدال أي نمط من أنماط الإنتاج والاستهلاك. ويجدر بالذكر أن استهلاك السكان المستهدفين للمواد الغذائية يقل أثناء الفترة التي تشح فيها فرص العمل، بل وينقص بقدر أكبر خلال الفترة التالية التي ينعدم فيها الأمن

الغذائي. وبالتالي ليس من المرجح أن تقوم الأسر ببيع أي مواد غذائية مقدمة من المشروع. ومن المتوقع أن تسهم المعونة الغذائية في ادخار نفقات الأغذية خلال فترة أشغال الحفر. كما أن المعونة الغذائية تعتبر إضافة إلى الكمية الراهنة ويمكن بسطها جزئيا لتشمل الفترة التي ينعدم فيها الأمن الغذائي، وبالتالي فإنها لن تؤثر في إنفاق الأسر على الغذاء أو في الطلب على المواد الغذائية بقدر يستحق الذكر.

٧٢- وليس من المرجح أن يؤدي توزيع الأغذية إلى خلق الاتكالية في صفوف المشتركين وذلك لأن مدة التدخل قصيرة (٢٠٤ يوما لكل عامل) كما أنها فرصة لمرة واحدة. وعلاوة على ذلك فإن المواد الأساسية تناظر المواد المتوفرة في السوق المحلية.

تكاليف المشروع

٧٣- ترد في الملحقين الأول والثاني تفاصيل تكاليف المشروع. ويبلغ مجموع التكلفة التي يتحملها البرنامج ٦,٨ مليون دولار، تشكل منها تكلفة الأغذية ٤,٣ مليون دولار. وتبلغ التكاليف التشغيلية الأخرى ٠٠٠ ٤٦٨ دولار؛ وهي تشمل توفير المعدات اليدوية وتحليل احتياجات التدريب فضلا عن التدريب الفعلي للمستفيدين والشركاء المنفذين وتأمين وسائل النقل إلى أماكن التدريب. وتقدر تكاليف الدعم المباشرة بنحو ٠٠٠ ٦٣٩ دولار. وتشمل تكاليف الدعم المباشرة التوفير الكافي لمكونات جديدة مثل وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها واحتياجات الأمن وتكلفة الدراسات المتعلقة بتقييم الأثر/الوقع وكذلك التقييم الخارجي.

٧٤- وتقدر مساهمة الحكومة بنحو ٣.٧ مليون دولار، وتغطي جميع تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة، والتكاليف الهيكلية لإصلاح الصهاريج وتكاليف الموظفين ذات الصلة بأعمال التحديد والتنفيذ والرصد وتقديم التقارير والتدريب وكذلك التكاليف الإدارية. وكما أوصت بعثة التقييم لعام ١٩٩٩، وضعت في الاعتبار التكاليف ذات الصلة بإجراء جرد للصهاريج المؤهلة للإصلاح في مستهل فترة المشروع.

توصية المديرة التنفيذية

٧٥- يوصى **المجلس التنفيذي** بالموافقة على المشروع في إطار الميزانية الواردة في الملحقين الأول والثاني.

الملحق الأول

تفاصيل تكاليف المشروع

	الكمية (بالأطنان)	متوسط التكلفة للطن الواحد	القيمة (بالدولارات)
التكاليف التي يتحملها البرنامج			
ألف- التكاليف التشغيلية المباشرة			
السلع[1]			
- الأرز	١٣ ٤٨٨	٢٥٠	٣ ٣٧٢ ٠٠٠
- البقول (العدس)	١ ٦٢٠	٤٥٠	٧٢٩ ٠٠٠
- السكر	٨١٠	٢٥٠	٢٠٢ ٥٠٠
مجموع تكاليف السلع	**١٥ ٩١٨**	**٢٧٠**	**٤ ٣٠٣ ٥٠٠**
النقل الخارجي		٣٧	٥٨٨ ٨٢٥
التكاليف التشغيلية المباشرة الأخرى		٢٩	٤٦٨ ٠٠٠
المجموع الفرعي لتكاليف التشغيل المباشرة			**٥ ٣٦٠ ٣٢٥**
باء- تكاليف الدعم المباشر (انظر الملحق الثاني للتفاصيل)			
المجموع الفرعي لتكاليف الدعم المباشر			**٦٣٩ ٠٠٠**
مجموع التكاليف المباشرة			**٥ ٩٩٩ ٣٢٥**
جيم- تكاليف الدعم غير المباشر (١٣,٩ في المائة من مجموع التكاليف المباشرة)			
المجموع الفرعي لتكاليف الدعم غير المباشر			**٨٣٣ ٩٠٦**
مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج			**٦ ٨٣٣ ٢٣١**
التكاليف التي تتحملها الحكومة			**٣ ٧٠٠ ٠٠٠**
مجموع تكاليف المشروع (ما يتحمله البرنامج والحكومة معا)			**١٠ ٥٣٣ ٢٣١**

(١) هذه تشكيلة غذائية افتراضية تستخدم لأغراض وضع الميزانية وإجازة المشروعات. أما التركيبة الدقيقة للسلع الأساسية المقدمة للمشروع وكمياتها الفعلية فإنها تتباين، كما هو الحال في جميع المشروعات التي يدعمها **البرنامج**، بمرور الوقت تبعا لمدى توفر السلع الأساسية لدى **البرنامج** ومدى توافرها في السوق المحلية في البلد المستفيد.

الملحق الثاني

احتياجات الدعم المباشر (بالدولارات)

تكاليف الموظفين	
الموظفون الدوليون	٣٣٩ ٠٠٠
الموظفون المهنيون المحليون	٥٧ ٠٠٠
العاملون المحليون والمؤقتون	٣٣ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٤٢٩ ٠٠٠**
خدمات الدعم الفني	
إعداد المشروعات	١٠ ٠٠٠
الخدمات الاستشارية التقنية	١٠ ٠٠٠
رصد المشروع وتقييمه	٧٨ ٠٠٠
التدريب	٧ ٥٠٠
المجموع الفرعي	**١٠٥ ٥٠٠**
السفر وبدل الإعاشة اليومي	
الأسفار الخارجية	٩ ٠٠٠
الأسفار الداخلية	١٥ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٢٤ ٠٠٠**
تكاليف المكاتب	
إيجار المباني	٦ ٠٠٠
الاتصالات	٧ ٥٠٠
الأدوات المكتبية	٢ ٢٥٠
إصلاح وصيانة الأجهزة	٢ ٢٥٠
المجموع الفرعي	**١٨ ٠٠٠**
تشغيل المركبات	
وقود المركبات وصيانتها	١٥ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**١٥ ٠٠٠**
المعدات	
المركبات	٢٥ ٠٠٠
أجهزة الحاسوب	٧ ٥٠٠
المجموع الفرعي	**٣٢ ٥٠٠**
بنود أخرى	
الإعلام الجماهيري	١٥ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**١٥ ٠٠٠**
مجموع تكاليف الدعم المباشر	**٦٣٩ ٠٠٠**

الملحق الثالث

عدد المستفيدين والمنطقة المنتفعة بالمشروع والأنشطة وأيام العمل المقترحة

	سنويا من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢	المجموع
عدد المستفيدين	٤٤ ٠٠٠	١٣٢ ٠٠٠
عدد العمال أو الأسر	٨ ٨٠٠	٨ ٨٠٠
مساحة المنطقة المنتفعة (بالمشروع بالهكتار)	٥ ٢٨٠	١٥ ٨٤٠

	النشاط	وحدة	أيام العمل	عدد الوحدات	أيام العمل	عدد أيام العمل
				بالسنة		
١	إصلاح شبكات الري الفرعية	عدد الشبكات	٦ ٥٠٠	١ ٤٣٠ ٠٠٠	٦٦٠	٤ ٢٩٠ ٠٠٠
٢	تحسين الطرق الزراعية	بالكيلو مترات	١ ١٠٠	١٢١ ٠٠٠	٣٣٠	٣٦٣ ٠٠٠
٣	تشييد مبان متعددة الأغراض	العدد	٨٠٠	٤٤ ٠٠٠	١٦٥	١٣٢ ٠٠٠
٤	إقامة رقع نموذجية للبيانات للمحاصيل	العدد	٤٠	٨ ٨٠٠	٦٦٠	٢٦ ٤٠٠
٥	بنود متفرقة (مختلف أشكال الهياكل الأساسية الاجتماعية)	غير معينة		٨٨ ٦٠٠		٢٦٥ ٨٠٠
٦	تدريب المزارعين وقادتهم	عدد الشبكات	٢٢٠	٤٨ ٤٠٠	٦٦٠	١٤٥ ٢٠٠
٧	تدريب المنظمين التابعين لمؤسسات	عدد الأشخاص	٣٦٠	٥٧ ٦٠٠	٤٨٠	١٧٢ ٨٠٠
	المجموع			**١ ٧٩٨ ٤٠٠**		**٥ ٣٩٥ ٢٠٠**

الملحق الرابع

معايير اختيار الصهاريج

الخطوة الأولى: اختيار المحافظات حسب تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها

الخطوة الثانية: معايير الاختيار التقنية

سيجري اتباع المعايير التقنية التالية لاختيار الصهاريج التي أوصى بها المعهد الدولي لادارة شؤون الري في إطار مرحلة توسع المشروع رقم ٤٥٢١. وتستند المعايير إلى ثلاثة مؤشرات هي:

الكثافة المحصولية في الفصل المطير (الماها) متوسط المساحة المزروعة على مدى فترة خمس سنوات/المنطقة المنتفعة بالمشروع؛

نسبة منطقة مستجمع مياه الصهريج إلى منطقة انتشار المياه؛

نسبة المنطقة المنتفعة بالمشروع إلى منطقة انتشار المياه؛

واستنادا إلى المؤشرات السالف ذكرها، ينبغي النظر في أي صهريج ضمن إطار إحدى الفئات الأربع التالية:

الفئة ١ – الصهاريج التي تقرب كثافتها المحصولية من ١ أو أكثر وتكون نسبة مستجمع الأمطار إلى منطقة الأمطار أقل من ٧,٥ ولا يقتضي إجراء أي تحسينات بخلاف الإصلاحات العاجلة الضرورية إلا إذا أمكن زيادة إمدادات المياه من مصادر أخرى من أجل زيادة رقعة المنطقة المنتفعة بالمشروع مما يؤدي إلى إنقاص الكثافة المحصولية.

الفئة ٢ – الصهاريج التي تتراوح فيها الكثافة المحصولية ما بين ٠,٨٥ و١ ولديها إمكانات مائية لتوسيع المنطقة المنتفعة بالمشروع (أي ينبغي أن تتجاوز نسبة مستجمع مياه الصهريج إلى منطقة انتشار المياه ٧,٥). وإذا كانت نسبة المنطقة المنتفعة بالمشروع إلى منطقة انتشار المياه أيضا أقل من ١، يعتبر أن لديها قدرة فائضة لزيادة الكثافة المحصولية القائمة. ويجري النظر في هذه الصهاريج من أجل تحسين قدرتها وإجراء تحسينات تقنية وإدارية بهدف توسيع رقعة المنطقة المنتفعة بالمشروع.

الفئة ٣ – وهي الصهاريج التي تتجاوز كثافتها المحصولية ٠,٦ ولكنها تقل عن ٠,٨٥ وتحوز ما يكفي من الإمكانات المائية كما أن سعة الصهريج لديها كافية لزيادة الكثافة المحصولية (أي أن تزيد نسبة مستجمعات الأمطار إلى منطقة انتشار المياه عن ٧,٥ وتقل نسبة المنطقة المنتفعة بالمشروع إلى منطقة انتشار المياه عن ١). وينبغي النظر في هذه الصهاريج من أجل إجراء تحسينات إدارية وتقنية.

الفئة ٤ – وهي الصهاريج التي تقل فيها الكثافة المحصولية بكثير عن ٠,٦ ولا تحوز إمكانات مائية كافية (أي أن تكون نسبة مستجمعات الأمطار إلى منطقة انتشار المياه أقل من ٧,٥). وينبغي النظر في هذه الصهاريج من أجل البحث عن المياه الجوفية وزيادة الدفق السطحي للصهاريج عن طريق قناة الإمداد.

الخطوة ٣: معايير الاختيار الاجتماعية – الاقتصادية

ينبغي أن تتجاوز مساحة المنطقة المنتفعة بالمشروع ٤ هكتارات ما لم تشكل جزءا من نظام الشلالات؛

ينبغي أن يقل متوسط مساحة الحيازات المشمولة بالصهريج عن ٠,٥ هكتار؛

ينبغي أن تشكل نسبة الفائدة إلى التكلفة المتوقعة للصهاريج المؤهلة ١,٥؛

ينبغي أن يقدم المزارعون المالكون أو المزارعون المستأجرون ٧٠ في المائة من الاحتياجات إلى الأيدي العاملة؛

ينبغي أن يكون المزارعون المؤهلون أعضاء في منظمة مسجلة للمزارعين؛

ينبغي أن توافق منظمة المزارعين على تولي المسؤولية التامة عن تشغيل الشبكة وصيانتها وفقا لاتفاق تشترك في إعداده منظمات المزارعين وإدارة الخدمات الزراعية ووزارة الزراعة توقع عليه منظمات المزارعين وإدارة الخدمات الزراعية؛

ينبغي أن تشكل النساء ٣٠ في المائة على الأقل من مجموع الأعضاء في منظمات المزارعين؛

ينبغي لمنظمات المزارعين العمل على ضمان وجود امرأتين على الأقل في لجانها التنفيذية.